سورية وروسيا وخطط التحفيز الاقتصادي

ميسون يوسف

اعتقدت أمريكا ومعها أذيال إقليميون وأوروبيون أنها قادرة على أن تعوض هزيمتها في سورية في الميدان عبر الإرهاب الاقتصادي والحصار وفرض ما تسميه زوراً وافتراء بأنه عقوبات، لكن أميركا نسيت أو تناست أموراً مهمة تتصل بسورية ومناعتها وقدراتها الدفاعية المركبة وقوتها التحالفية المكتسبة، وكما كان سوء الظن وسوء التقدير في الميدان سبباً للهزيمة وإجهاض الحرب الكونية التي استهدفت سورية كان أيضاً سوء الفهم وسوء التقدير هما الطريق السريع للفشل.

ففي الأشهر السابقة كان التحدي من سورية وحلفاء سورية للحصار والإرهاب الاقتصادي الأميركي، الذي كسرت فيه سورية إرادة العدوان وتمكنت من توفير القدر الممكن من السلع والمواد الضرورية للمجتمع السوري بعيداً عن لؤم المعتدي وكيده، واليوم وفي سياق التخطيط للمرحلة الجديدة التي تدخلها سورية في مسار اقتصادي وعمراني وإنشائي جديد نقرأ الزيارة التي قام بها يوري بوريسوف نائب رئيس وزراء روسيا الاتحادية إلى سورية باعتبارها نموذجاً من نماذج مهمة ستتبعها زيارات واتفاقات وخطط للبناء وإعادة الإعمار وتحفيز وتنشيط الاقتصاد السوري.

فقد استقبل الرئيس الأسد وفداً برئاسة نائب رئيس وزراء روسيا الاتحادية الذي زار سورية في مهمة واضحة تتعلق بالتعاون الروسي السوري على صعيد الاقتصادي والاستثماري رغبة من الطرفين في بذل الجهود المشتركة لتوسيع التعاون ليشمل مجالات إضافية وخاصة التعاون في مجال الطاقة والتقنيات الحديثة والصناعة والزراعة، أي بكلمة مختصرة جاءت الزيارة لترسل رسالة واضحة إلى كل من يعنيه الأمر مفادها أن روسيا التي استجابت للطلب السوري وقدمت المساعدة العسكرية الميدانية لها لمكافحة الإرهاب والعدوان عليها لن تألو جهداً في شبك أواصر التعاون الاقتصادي والعمل المشترك مع سورية من أجل إعادة البناء وتفعيل الاقتصاد السوري متحدية بذلك خطط العدوان ومؤامراته.

وبهذا نرى أن سورية التي أتقنت اختيار الأصدقاء والحلفاء، تعرف جيداً كيف تتعامل معهم بثقة واحترام من أجل المصالح المشتركة التي لا يكون فيها، كما تعمل أميركا تجاه الغير، لا يكون فيها تبعية وهيمنة استعمارية ومصادرة للثروات بل تعاون واحترام الحقوق والمصالح الوطنية وهذا ما يميز سورية وعلاقاتها مع حلفائها عن الوضع بين أميركا ومن تصفهم بالشركاء وما هم بالنسبة لها إلا البقرة الحلوب التي تستفيد أميركا من خيرها بشكل أحادي منفرد.

طهران تتوعد بملاحقة واشنطن قانونياً: إغلاق مواقع إعلامية «عمل بلطجي»

إيران: مفاوضات فيينا لا تشمل السياسة الخارجية أو البرنامج الصاروخي والولايات المتحدة وافقت على رفع عقوبات النفط والشحن والتأمين

صاروخ فاتح ١١٠ الإيراني محمولاً على منصة إطلاق متحركة (عن الإنترنت – أرشيف)

نفى مدير مكتب الرئيس الإيراني، محمود واعظي، أمس الأربعاء، شمول المفاوضات الجارية في فيينا حول الاتفاق النووي السياسة الخارجية لإيران أو برنامجها الصاروخي والدفاعي، مشيراً إلى أن هذه المفاوضات لا تهدف لكتابة اتفاق نووي جديد.

وقال واعظي، في تصريحات عقب اجتماع الحكومة الإيرانية حسب وكالة «سبوتنيك»، إن «المفاوضات الجارية في فيينا تتجه للتوصل إلى آلية تمنع تكرار ما حدث من انسحاب أحادي الجانب من الاتفاق النووي في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب».

وأضاف: «المفاوضات لا تشمل سياسات إيران الإقليمية ولا برنامجها الصاروخي والدفاعي، ولن تتم كتابة اتفاق نووي جديد».

وأول من أمس الثلاثاء قالت إيران إنه تم التوصل لاتفاق حول الخلافات الرئيسية خلال المحادثات حول الاتفاق النووي في فيينا، مؤكدة أنها تنتظر قرار الجانب الأميركي في هذا الصدد.

وقال متحدث الحكومة الإيرانية، علي ربيعي، في إيجاز صحفي، «لقد وصلنا اليوم إلى نص واضح في مفاوضات فيينا، وننتظر القرار السياسي من الجانب الأميركي»، وأوضح أنه «تم الاتفاق على جميع الاختلافات الرئيسية تقريباً فيما يخص الاتفاق النووي».

ونقلت وسائل إعلام رسمية إيرانية عن واعظي قوله «تم التوصل لاتفاق على رفع كل عقوبات التأمين والنفط والشحن التي فرضها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب».

وأضاف «سيتم رفع نحو ١٠٤٠ من العقوبات التي تعود إلى عهد ترامب بموجب الاتفاق، كما تم الاتفاق على رفع بعض العقوبات عن أفراد وأعضاء في الدائرة المقربة من المرشد علي خامنئي».

ومن جانب آخر أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية، أمس أن إغلاق مواقع إعلامية تابعة لطهران، بعد محاولة منهجية من الولايات المتحدة لتقويض حرية التعبير.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية، سعيد خطيب زاده، رداً على إغلاق مواقع إعلامية تابعة لهيئة إذاعة وتلفزيون الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إن هذه الخطوة «محاولة منهجية من قبل الولايات المتحدة لتقويض حرية التعبير العالمية وإسكات الأصوات المستقلة في وسائل الإعلام».

وأضاف خطيب زادة إنه من المخجل أن تستمر واشنطن في هذه المعايير المزدوجة، وقال: إن «الإدارة الحالية للولايات المتحدة اتبعت بالضبط مسار الإدارة السابقة، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى هزيمة مزدوجة لواشنطن».

وأكد خطيب زاده أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، على حين أنها ترفض هذا العمل غير القانوني والبلطجي، ستتابع القضية عبر السبل القانونية.

وأعلنت وزارة العدل الأميركية، في وقت سابق أمس، الاستيلاء على ٣٦ موقعاً إلكترونياً يستخدمها اتحاد الإذاعة والتلفزيون الإيراني وكتائب حزب الله، لانتهاكها العقوبات الأميركية».

من جهتها، ذكرت قناة «العالم» الإيرانية، عبر «تويتر»، أن «السلطات الأميركية تحجب مواقع قنوات العالم والمسيرة واللؤلؤة وفلسطين اليوم ونبأ والكوثر على الإنترنت».

ونشرت على المواقع المذكورة عقب حجبها رسالة تفيد بأن «هذا النطاق تم الاستيلاء عليه من حكومة الولايات المتحدة، بناء على مذكرة حجز.. إنفاذاً لقرار مكتب الصناعة والأمن ومكتب إنفاذ قوانين التصدير ومكتب التحقيقات الفيدرالي».

وتخوض طهران منذ نيسان الماضي، مفاوضات في فيينا مع مجموعة ٤+١ (فرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا والصين)، بمشاركة أميركية غير مباشرة، في محاولة لإحياء العمل بالاتفاق النووي.

إلى ذلك أعلنت السلطات الإيرانية، أمس الأربعاء، إفشال عملية تخريبية استهدفت أحد مباني هيئة الطاقة الذرية في مدينة كرج القريبة من العاصمة، من دون التسبب في أي أضرار مادية أو بشرية.

وقالت وكالة «تسنيم نيوز» الإيرانية، إنه «في صباح أمس، فشلت عملية تخريبية ضد أحد مباني هيئة الطاقة الذرية الإيرانية في نواحي كرج ولم تتسبب في أي أضرار مادية أو بشرية»، مضيفة إنه «يتم التحقيق في هذه الحادثة وكذلك تحديد أسبابها ومتابعتها من السلطات المختصة».

وكان التلفزيون الإيراني الرسمي، أعلن الأحد الماضي، أن محطة بوشهر للطاقة النووية توقفت بشكل طارئ عن العمل.

ونقل التلفزيون الإيراني عن نائب منسق شركة «توانير» لإنتاج وتوزيع الكهرباء في إيران رخشائي مهر، قوله: «مع الخروج الطارئ منذ ثلاثة أيام لمحطة الطاقة النووية بوشهر، فإننا نواجه منذ يوم أمس انخفاضاً قدره ١٠٠٠ ميغاوات في إنتاج الكهرباء».

من جهتها، أعدت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية الإغلاق المؤقت لمحطة بوشهر للطاقة جنوبي البلاد. وقالت المنظمة في بيان إنه «بعد حدوث خلل فني في محطة بوشهر للطاقة وبعد إخطار مسبق لوزارة الطاقة، تم إغلاق هذه المحطة مؤقتاً وفصلها عن شبكة الكهرباء الوطنية».

وأشارت إلى أنه «من المؤكد أنه بعد إصلاح الخلل الفني وخلال الأيام القليلة القادمة ستتم إعادة وصل هذه المحطة بشبكة الكهرباء الوطنية وتعود لإنتاج الطاقة الكهربائية كما كانت.

وكالات

الجيش الروسي يعلن خرق مدمّرة بريطانية الحدود قبالة القرم

ريابكوف: موسكو وواشنطن بدأتا الحوار حول الأمن السيبراني

قال نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف، إن موسكو وواشنطن تمكنتا من إطلاق حوار جاد في جنيف، وإطلاق آلية التبادل حول الأمن السيبراني.

وذكر نائب الوزير، أنه تم اقتراح آلية متطورة جداً، ولكن لتحقيق النتيجة المرجوة، يجب أن يكون التعاون متبادلاً، ونوه بأنه لا يجوز أن يتم بذل الجهود في هذا المجال، فقط من جانب روسيا.

وأضاف ريابكوف، في كلمته أمام مؤتمر «Russia Investor Conference» في جنيف، أنه من الممكن من إطلاق تبادل عميق ومسروس للغاية، مع الولايات المتحدة بشأن هذه القضايا... وأضيح ذلك أحد العناصر المهمة للإنجازات العامة للاجتماع».

وتابع ريابكوف: «نحن – روسيا – لا ننكر أهمية حل المشاكل في هذا المجال. لكنني أود أن أؤكد أن السبيل الوحيد لتحقيق نتائج فعالة هو التعاون المتبادل، ومشاركة الجانبين بما في ذلك جميع المؤسسات ذات العلاقة من الدولتين، وإلا سينتهي ذلك كما جرت العادة دائماً خلال التعاون مع الولايات المتحدة في العديد من القضايا: وأشنطن تعلن موافقتها ولكنها لا تنفذ المبادرة، وهو ما يجعلها تندم».

وفي سياق منفصل أعلن الجيش الروسي أن قوات أسطول البحر الأسود وحرس الحدود أطلقت طلقات تحذيرية بعد أن خرقت سفينة حربية بريطانية حدود البلاد قبالة سواحل القرم.

وأفادت قناة «زفيزدا» التابعة للجيش الروسي بأن مدمرة Defender البريطانية خرقت حدود البلاد في الساعة ١١.٥٣ بالتوقيت المحلي من أمس الأربعاء وتسللت إلى داخل المياه الروسية لمسافة ثلاثة كيلومترات قرب رأس فيولبت عند ساحل القرم الجنوبي.

وأشارت القناة إلى أن المدمرة البريطانية لم ترد على الإنذار المسبق الذي وجهه إليها الجيش الروسي بشأن إمكانية إطلاق النار عليها في حال خرقها الحدود.

وتابعت القناة أن سفينة دورية روسية أطلقت في الساعة الـ١٢:٠٦ و١٢:٠٨ طلقات تحذيرية صوب المدمرة البريطانية، ثم أطلقت قاذفة روسية من طراز «سوو–٢٤ إم» في الساعة الـ١٢:١٠ أربع قنابل تحذيرية في خط سار السفينة. وأكدت القناة أن Defender غادرت المياه الروسية في الساعة ١٢:٢٣.

بدورها قالت وزارة الدفاع البريطانية أمس في تعليقها على بيان موسكو بشأن اختراق المدمرة البريطانية «إنش أم إس ديفندر» مياه الحدود الروسية بشكل غير قانوني، أنه لم يتم إطلاق أي طلقات تحذيرية من الجانب الروسي.

وأكدت الوزارة أيضاً أن «سفينتها كانت تمر بسلام عبر المياه الأوكرانية ولم تنتهك القانون الدولي لأمن الحدود البحرية بين الدول».

وكتبت وزارة الدفاع البريطانية على صفحتها الرسمية «تويتر» إنه «لم يتم إطلاق أي طلقات تحذيرية على «إنش أم إس ديفندر»، السفينة البحرية الملكية التي تقوم بمرور بريء عبر مياه الإقليم الأوكراني وفقاً للقانون الدولي».

وتابعت «الوزارة»: «نعتقد أن الروس كانوا يمارسون إطلاق النار في البحر الأسود وخبروا المجتمع البحري مسبقاً من أنشطتهم، ولم يتم توجيه أي من الطلقات إلى مدمرة «إنش أم إس ديفندر»، ولا نعترف بالادعاء القائل بإلقاء قنابل على طول الطريق».

وكالات

إخلاء سبيل موقوفين بقضية انفجار مرفأ بيروت

قررت السلطات اللبنانية، أمس الأربعاء، إخلاء سبيل بعض الموقوفين في قضية انفجار مرفأ بيروت، بعد إحالة المحقق العدلي طلبات إخلاء سبيلهم إلى المدعي العام العدلي.

وحسب الوكالة الوطنية للإعلام، فإنه «بعد إحالة المحقق العدلي القاضي طارق البيطار إلى النيابة العامة التمييزية طلبات إخلاء السبيل المقدمة من الموقوفين في قضية المرفأ لاتخاذ الموقف، أبدى المدعي العام العدلي القاضي غسان الخوري رأيه بالقضية، لاسيما لجهة رد طلبات كبار الموقوفين والموافقة على إخلاء سبيل صغار الموقوفين والعمال في المرفأ».

واستمع المحقق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار أمس إلى إفادات ٥ شهود. كما استمع إلى إفادات ٣ آخرين.

وأحال البيطار إلى المدعي العام العدلي طلبات إخلاء سبيل ١٣ موقوفاً لإبداء الرأي قبل البت بشأنها.

وفي شهر آب الماضي، وقع انفجار هائل في عنبر مرفأ بيروت خزّنت فيه على مدى سنوات كميات هائلة من نيترات الأمونيوم، من دون مراعاة شروط السلامة.

وأدى الانفجار إلى مقتل العشرات وإصابة الآلاف، فضلاً عن إحداث دمار كبير بالعاصمة اللبنانية قدرت خسائره المادية بمليارات الدولارات.

وفي العاشر من الشهر ذاته، أحالت الحكومة اللبنانية القضية إلى المجلس العدلي، وهي محكمة خاصة من دون إجراءات استئناف.

ويعاني لبنان على أكثر من جبهة، وسط وضع اقتصادي صعب تدنت معه القيرة اللبنانية إلى مستويات غير مسبوقة، بالإضافة إلى واقع صحي مترد، بفرضه تفشي فيروس كورونا، ناهيك عن أزمة سياسية أصبحت فيها مهمة تشكيل حكومة أشبه بالمعجزة.

الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني

庆祝中国共产党成立100周年
The 100th Anniversary of the Founding of The Communist Party of China

الهلال: العلاقة متينة وقوية.. المقداد: بكين كانت دائماً داعمة لسورية

السفارة الصينية بدمشق تحتفل بمئوية الحزب الشيوعي

احتفالية أقامتها السفارة الصينية في دمشق أمس بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني (عن الإنترنت)

وكالات

أقامت سفارة جمهورية الصين الشعبية احتفالاً بالذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني.

وخلال الاحتفالية التي شارك فيها الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي هلال الهلال ووزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد والمستشارة الخاصة في رئاسة الجمهورية بثينة شعبان، وأعضاء القيادة المركزية للحزب محسن بلال وعمار السباعي وياسر الشوفي وهدى الحمصي ونائب وزير الخارجية والمغتربين بشار الجعفري، وعدد من المسؤولين في وزارة الخارجية السورية، نقل الهلال تحيات الرئيس بشار الأسد الأمين العام للحزب للمسؤولين في الحزب الشيوعي الصيني ولكل جماهير الحزب، مؤكداً عمق العلاقة والصداقة التي تربط القائدين بشار الأسد الأمين العام لحزب البعث وشين جين بينغ الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني.

وأوضح الهلال بحسب الموقع الرسمي لقيادة الحزب أن العلاقة بين الحزبين ليست جديدة أو وليدة اللحظة بل هي علاقة متينة قوية قامت على رواسخ وثوابت متينة وعمرها أكثر من أربعة عقود.

وأشار الهلال إلى أن الحزب الشيوعي الصيني نقل الصين نقلة نوعية وكان سبباً أساسياً بنهضتها وتطورها، منوهاً بالمتابعة الحثيثة من قيادة حزب البعث لجميع المؤتمرات والقرارات التي يتم اتخاذها عن المؤتمر الحزبي الشيوعي والتي تجلت في من جانبه أشار وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد إلى أن الصين ومن خلال مواقفها القوية والراسخة، كانت دائماً داعمة لسورية، ومتصدية لكل المحاولات للتدخل بشؤون وحدتها الوطنية.

كما أشار إلى أهمية العلاقات الشعبية والحزبية بين الدولتين لما تشكله من لبنة أساسية في تعزيز العلاقات على صعيد الدولتين.

من جانبه سفير جمهورية الصين الشعبية في دمشق فينغ بياو استعرض المراحل التاريخية التي مر بها الحزب الشيوعي الصيني، والقرارات التي اتخذها في سبيل تطوير الصين وتحقيق نهضتها، وتحدث عن عمق العلاقات بين البلدين والحزبين والذي يشكل أساساً لصداقة بين الدولتين.

كما أشار إلى أن الحرب التي استهدفت سورية من قبل الدول الغربية كان سببها المواقف القوية (لدمشق)، ونوه بأن سورية بقيادة الرئيس بشار الأسد ستنتصر على الإرهاب العالمي الذي ضرب سورية من كل بقاع الأرض.

حجمه الهائل يمكنه إعطاء دفعة قوية لانتعاش الاقتصاد العالمي

السوق الصيني أخذ زمام المبادرة للانفتاح على العالم

| وكالات

مع استمرار تعافي الاقتصاد، جذب الطلب الكبير على الاستهلاك الواسع النطاق في الصين الانتباه العالمي، حيث أتاحت التنمية الاقتصادية في الصين فرصاً نادرة لدول العالم، كما توجد نقطة مهمة يجب الإشارة إليها هي أن انتعاش الطلب الاستهلاكي في الصين قد وفر مساحة سوقية كبيرة جداً للعالم.

يواصل السوق الصيني أخذ زمام المبادرة للانفتاح على العالم، وقبل وقت ليس ببعيد، أقيم معرض الصين الدولي الأول للمنتجات الاستهلاكية في جزيرة هاينان الصينية، وقد بلغت مساحته ٨٠ ألف متر مربع، مع وجود ٢٦٢٨ علامة تجارية للمستهلكين، والعارضون قدموا من ٧٠ دولة ومنطقة، وتعكس هذه البيانات حيوية الاقتصاد الصيني وتظهر سحر الانفتاح في البلاد.

في الجناح الوطني السويسري يمكن للزائر الاستمتاع بالمناظر الجميلة لجبال الألب وعلامة «صنع في سويسرا»، كما يمكن أيضاً تذوق المأكولات البحرية القادمة من جنوب المحيط الهادئ والفحم الأسيافي والفواكه الطازجة من تسمانيا ضمن جناح المواد الغذائية، أما في جناح العرض الخاص بمقاطعة هوبي فيمكن للزائر الاستمتاع بتجربة التكنولوجيا الذكية والتراث الثقافي غير المادي وأشهى أنواع الأطعمة، وبالمثال يوفر معرض الاستهلاك هذا فرصاً تجارية واسعة للشركات العالمية.

منذ بداية هذا العام ومن خلال المعارض التي أقامتها الصين مثل معرض كانتون أونلاين ومعرض الصين الدولي الأول للمنتجات الاستهلاكية إضافة إلى معرض بكين للخدمات والدورة الرابعة لمعرض شانغهاي الدولي للاستيراد، اللذين سينعقدان في أيلول وتشرين الثاني القادمين، تعمل الصين على إقامة منصات كبيرة للتعاون المريح للجميع على نطاق واسع، مطلقة بذلك الإشارة المشرقة لتوسيع الانفتاح وإظهار مسؤوليتها وحكمتها في مشاركة الفرص مع جميع الأطراف.

وبصفته أول معرض على المستوى الوطني في الصين يتعلق بالمنتجات الاستهلاكية، سيصبح معرض هاينان بالتأكيد بطاقة أعمال أخرى مشرقة لانفتاح الصين على العالم الخارجي، تماماً مثل معرض كانتون ومعرض الصين الدولي للاستيراد ومعرض بكين للخدمات، وبذلك تكون الصين قد أثبتت للعالم أنها لن تغلق أبوابها أمام الانفتاح بل ستبقيها مفتوحة أكثر.

إن المعارض الدولية الكبرى التي تقيمها الصين والتي توجهها للداخل والخارج هي نافذة مهمة لها لتوسيع انفتاحها على العالم الخارجي، فضلاً عن كونها فرصة ثمينة لمراقبة اقتصاد الصين.

في هذه المعارض الكبرى، يفضل الزوار المنتجات التي لها علاقة بالعلوم والتكنولوجيا أكثر، ومن المرجح أنهم يبحثون عن المنتجات التي تتضمن الإبداع العلمي والتكنولوجي والذوق الثقافي.

بعد الطلب الاستهلاكي العالي الجودة مظهراً من مظاهر التحول والارتقاء بهيكل الاستهلاك في الصين، فضلاً عن تصوير التطور العالي الجودة للاقتصاد الصيني، وهذا يدل على أن التنمية الاقتصادية في الصين لا تتمتع فقط بالميزة العامة للسوق الاستهلاكي الكبير للغاية والذي يتألف من ١.٤ مليار شخص، ولكن لديها أيضاً القدرة الكامنة على تحسين هيكل الاستهلاك، ورفع مستوى الطلب عليه، وهذا الأمر الذي سيؤدي بالتأكيد إلى تطوير صناعات وأشكال جديدة.

لقد باتت الصين الآن تتمتع بعلاقات أوثق مع دول العالم، وأصبح بإمكان عدد أكبر من المستهلكين شراء سلع عالية الجودة بكل سهولة من دول أخرى، حيث تصلهم هذه المنتجات إلى بيوتهم مباشرة.

إن إمكانيات الاستهلاك في السوق الصيني لا تجلب الدعم من فرص الأعمال للشركات العالمية فحسب بل إنها تلبي بشكل أكثر دقة الاحتياجات المتزايدة للمستهلكين في جميع أنحاء العالم وتضخ المزيد من الزخم في حياة الناس وتجعلها أفضل، ويمكن القول إن سوق الصين هو أيضاً فرصة للعالم، كما أن حجمه الهائل يمكنه إعطاء دفعة قوية لانتعاش الاقتصاد العالمي.

إن تطور علامة «صنع في الصين» و«خدمات الصين»، جنباً إلى جنب أصبحت دفعة قوية لتعزيز مشاركة الفرص وخلق مستقبل أفضل للسوق العالمية.

إن الصين المفعمة بالحيوية والنشاط ملتزمة بفتح مسارات وتقديم مساهمات جديدة للتنمية العالمية الجودة للتجارة والاستثمار العالميين.

صحيفة: أميركا تخطط لبدء مرحلة جديدة في العلاقات مع الصين

تعتزم الإدارة الأميركية إطلاق مرحلة جديدة في العلاقات مع الصين، بما في ذلك المزيد من الارتباطات رفيعة المستوى بين مسؤولي البلدين، التي تشمل إجراء مكالمة هاتفية بين الرئيسين جو بايدن وشي جين بينغ.

وفي وقت سابق من حزيران الجاري، قال مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان: إن البيت الأبيض لم يكن يخطط لعقد اجتماع بين بايدن وشي حتى الآن، لكنه لم يستبعد إمكانية تبادل الحديث على هامش قمة مجموعة العشرين.

وذكرت صحيفة «فايننشال تايمز»، أمس الأربعاء، نقلاً عن مسؤولين أميركيين: إن واشنطن تدرس إجراء مكالمة هاتفية بين بايدن وشي، التي ستكون ثاني مشاركة للزعيم الأميركي مع نظيره الصيني منذ توليه منصبه في كانون الثاني الماضي.

وقالت الصحيفة: إن إدارة بايدن تناقش أيضاً اجتماعاً محتملاً بين وزير الخارجية أنتوني بلينكن ووزير الخارجية الصيني وانغ يي على هامش اجتماع مجموعة العشرين في إيطاليا الأسبوع المقبل.

كما ناقش البيت الأبيض بشكل مبدئي زيارة محتملة لبلينكن أو سوليفان إلى الصين، لتمهيد الطريق لعقد قمة بين بايدن وشي على هامش اجتماع قادة مجموعة العشرين في روما في تشرين الأول المقبل.

وخلال الأشهر الأولى من توليه المنصب، صرح بايدن مراراً وتكراراً بأنه سيتبع نهجاً صبوراً مع بكين، معللاً ذلك بالحاجة إلى التركيز على الوضع الداخلي للبلاد ودعم التحالفات.

وتوقعت بكين بدورها تغييراً إيجابياً في سياسة واشنطن، مع تغير السلطة والغاء بايدن مجموعة من الأوامر التنفيذية لسلفه، دونالد ترامب، ومع ذلك لم تشهد العلاقة بين البلدين فرقاً كبيراً.

وكالات

أميركا والعالم

انتخاب إبراهيم رئيسي تحدٍ جديد لدبلوماسية بايدن!

دينا دخل الله

عاد الرئيس الأميركي جو بايدن بعد رحلة خارجية دامت أسبوعاً وجدها الكثيرون نجاحاً للرئيس وللدبلوماسية الأميركية، ليواجه تغيراً جديداً في ملف حساس وأساسي لأجندته الخارجية ألا وهو الملف النووي الإيراني، فعلى الرغم من أن المفاوضات الأميركية – الإيرانية في خصوص الملف النووي حققت قدراً لا بأس به من التقدم إلا أن الأطراف المشاركة لا ترغب في الحديث عن الحل النهائي. فقد وصف بعض المسؤولين المفاوضات بأنها تأتي تحت عنوان «لن يتم الاتفاق على شيء إلا إذا تم الاتفاق على كل شيء» حسب صحيفة «بوليتيكو» الأميركية، إلا يبدو أن الأمور التي لم يتفق على حلها هي الأصعب حلاً. ولعل ما قد يجعل الأمور أكثر تعقيداً هو انتخاب إبراهيم رئيسي رئيساً جديداً للجمهورية الإسلامية وخاصة أن الولايات المتحدة في عهد الرئيس دونالد ترامب وضعت عقوبات على رئيسي بسبب دوره في إعدام سجناء سياسيين عام ١٩٨٠، فكيف سيتعامل بايدن مع الرئيس الإيراني الجديد؟ وهل سيكون قادراً على إلغاء العقوبات المفروضة عليه والتوصل إلى اتفاق مع إيران؟

يرى مسؤولون أميركيون أن انتخاب رئيسي لا يشكل عقبة تجاه العودة إلى اتفاق ٢٠١٥ وخاصة أن رئيسي أكد أنه يساند العودة إلى الاتفاق مع الأميركيين وذلك لعدة أسباب قد يكون أهمها: توقيت الاتفاق مناسب للرئيس الإيراني الجديد، فإذا تم التوقيع قبل استلامه للسلطة في آب القادم يستطيع رئيسي إلقاء اللوم على سلفه الرئيس الإيراني المنتهية ولايته حسن روحاني إذا أخفق الاتفاق في تحسين الوضع الاقتصادي لإيران. أما إذا استطاعت إيران التوصل إلى ازدهار اقتصادي بسبب الاتفاق فسيجني الرئيس الجديد ثمار هذا الازدهار.

هذا إضافة إلى أن رئيسي قريب جداً من المرشد الأعلى السيد علي خامنئي الراغب في التوصل إلى اتفاق مع الأميركيين، وقد يكون خليفته وهو يعمل حسب توجيهات المرشد الأعلى في كيفية إدارة المفاوضات الحالية. وهنا الجدير بالذكر أن المفاوضات بشأن اتفاق ٢٠١٥ بدأت أساساً مع الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد المحسوب على المحافظين ثم تبلورت في اتفاق، وخرج الاتفاق إلى العلن في عهد الرئيس حسن روحاني المحسوب على الإصلاحيين.

لكن من ناحية أخرى قد يشكل انتخاب رئيسي معضلة للرئيس الأميركي وخاصة أنه ليس من السهل على إدارته رفع العقوبات عن الرئيس الجديد أمام الكونغرس ومناصريه الذي يرون أن الرئيس الإيراني الجديد انتهك حقوق الإنسان، فمعارضو الاتفاق النووي يقولون إن إدارة بايدن التي تصبت نفسها حامية لحقوق الإنسان عليها أن تبقي العقوبات على رئيسي، حيث قال مايك سينغ أحد مساعدي الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الابن: «إذا كنت حقاً تريد أن تستهدف منتهكي حقوق الإنسان فإن رئيسي ينتمي لهذه المجموعة».

ونشرت مؤخراً تقارير تتحدث عن سحب الإدارة الأميركية للصواريخ الدفاعية من الشرق الأوسط كبطاريات باتريوت ونظام ثاد وتقليص أسراب المقاتلات النفاثة المخصصة للمنطقة إضافة إلى إعادة انتشار مئات الجنود، ما قد يكون دليلاً على رغبة أميركا في استخدام الدبلوماسية أكثر من القدرات العسكرية في المنطقة، فكيف قد يؤثر هذا التوجه في العلاقة مع إيران؟

الدبيبة في مؤتمر برلين: يجب أن تكون المصلحة الوطنية بوابة دخول للعملية السياسية

دعوات لإنهاء التدخلات الخارجية في ليبيا وإجراء الانتخابات العامة في موعدها

الدبيبة في مؤتمر برلين: يجب أن تكون المصلحة الوطنية بوابة دخول للعملية السياسية

أكدت أميركا وألمانيا، ضرورة إجراء الانتخابات التشريعية الليبية في موعدها المقرر، وإخراج جميع القوات الأجنبية من الأراضي الليبية، على حين دعا رئيس الوزراء الليبي عبد الحميد الدبيبة المجتمع الدولي إلى دعم جهود حكومته الرامية إلى تنظيم الانتخابات في بلده في موعدها، محذراً من أن خلافات داخلية لا تزال تعيق المسيرة إليها.

وانطلق في العاصمة الألمانية برلين، أمس الأربعاء، مؤتمر جديد الهدف منه ضمان إجراء انتخابات في ليبيا نهاية السنة الحالية وانسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة من هذا البلد.

وأعلن الدبيبة، في كلمة ألقاها أمس الأربعاء أمام مؤتمر برلين الثاني الخاص بالشؤون الليبية، أن حكومته باشرت تحضير خطة أمنية شاملة لتأمين الانتخابات وتنتظر صدور قانون الانتخابات لتنفيذها، قائلاً: «تفصلنا عن الانتخابات ستة أشهر لكن ما زالت المصالح الضيقة تؤثر، ولم تعتمد ميزانية الحكومة ولم يجر اختيار المناصب السيادية بعد».

ولفت الدبيبة إلى أن حكومته «لم تر الجدية اللازمة من الأجسام التشريعية في المسار القانوني»، ودعا جميع الأطراف الليبية إلى إنجاز القاعدة الدستورية وقانون الانتخابات في أقرب وقت و«التوقف عن العبث والعمل على تعطيل الاستحقاقات لمساعدة الشعب»، مشدداً على أن المصالحة الوطنية «مسار وليست شرطاً بل يجب أن تكون عنوان وبوابة دخول للعملية السياسية».

وأضاف أن ليبيا تتطلع إلى المساعدة الدولية في سحب المرتزقة والقوات الأجنبية من أراضيها وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، موضحاً أن هناك مرتزقة يسيطرون على القرار السياسي في بعض المناطق، وقوات أجنبية تستخدم بطريقة سياسية، إضافة إلى عناصر إرهابية، ما يثير المخاوف بشأن العملية السياسية في البلاد.

وتعهد الدبيبة بأن ليبيا «لن تعود مجدداً إلى الحروب ولن يكون هناك خلاف خارج طاولة الحوار بعد الآن» على الرغم من أن وجود «مخاطر ما زالت تحيط بالبلاد».

وذكر: «نقف أمام الشعب الليبي محملين بأمانة غالية وهي إعادة القرار إلى الشعب في موعدها المحدد، ولن أدخر الجهد لنصل إلى هذا التاريخ في أجواء متناسبة».

من جهته قال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، إن ذلك، أكد الأمن العام لـ«أمم المتحدة»، أنطونيو غوتيريش، «ضرورة إنهاء التدخلات الخارجية في ليبيا، وإجراء الانتخابات العامة في موعدها في ٢٤ كانون الأول المقبل».

وحث الأمين العام للأمم المتحدة على «إفساح الفرصة لكل الليبيين للمشاركة في الانتخابات بنزاهة وحرية»، مطالبا مجلس النواب الليبي بـ«توضيح الأسس التي ستقام عليها الانتخابات العامة، واعتماد مشروع الميزانية العامة».

ووجه غوتيريش دعوة للدول الأعضاء بالأمم المتحدة في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الألماني هايكو ماس على هامش المؤتمر: «ندعم دولة ليبيا الموحدة المستقلة الخالية من التدخلات الأجنبية لأن هذا مهم لاستقرار المنطقة»، مضيفاً: «يجب إجراء الانتخابات الليبية في موعدها في كانون الأول المقبل وسحب كل القوات الأجنبية من ليبيا وأيضاً تثبيت وقف إطلاق النار».

من جانبه قال وزير الخارجية الألماني: «نشدد على ضرورة توحيد القوات العسكرية في ليبيا وإجراء الانتخابات في موعدها وأن تتقدم العملية الديمقراطية وعلى سحب المقاتلين الأجانب من البلاد».

وزير الخارجية الألماني هايكو ماس ورئيس الوزراء الليبي عبد الحميد دبيبة ووزيرة الخارجية الليبية نجلاء منجوش ووكيلة الأمين العام للأمم المتحدة روزماري ديكارلو خلال مؤتمر برلين (رويترز)

إلى «التبرع بمبلغ ١٨٩ مليون دولار لدعم الانتخابات، وإلى دعم المجموعات الأكثر هشاشة»، محوراً عن قلقه من «الوضع الإنساني المتدهور في ليبيا».

وحسب تقديرات الأمم المتحدة، تمركز نحو ٢٠ ألف مرتزق أجنبي في ليبيا منذ كانون الأول ٢٠٢٠، ولم يتغير الرقم بشكل كبير، كما أن شحنات الأسلحة لم تتوقف.

ويواصل النظام التركي عمليات إرسال مرتزقته الإرهابيين السوريين إلى ليبيا، التي كان آخرها إعادة نحو ١٤٠ إرهابياً منهم إلى الأراضي السورية وإرسال دفعة جديدة مكونة من ٢٠٠ آخرين بدلاً منهم إلى هناك، جميعهم من ميليشيات «العمشات» و«السلطان مراد» و«فرقة الحمزة»، في تأكيد منه على سياسته الرامية إلى تهديد الاستقرار وسفك المزيد من الدماء.

وأعلنت ألمانيا، أنها ستنظم بمشاركة الأمم المتحدة مؤتمراً ثانياً بشأن ليبيا في العاصمة برلين، مؤكدة أن الحكومة الانتقالية في ليبيا ستشارك لأول مرة في محادثات برلين التي بدأت بمؤتمرها الأول في كانون الثاني ٢٠٢٠، وشاركت عدة دول غربية في أعمال مؤتمر برلين ٢، الذي استضافته ألمانيا برعاية الأمم المتحدة، وبحضور ممثلين عن حكومات روسيا والصين، وجمهورية الكونغو الديمقراطية التي ت